اقتصاد

بين «المركزي» و«الاقتصاد» والتجار.. دراسة «مؤونة» يدفعها المستوردون

التجار يتهمون «الاقتصاد» برفع الأسعار بسبب «التريث» بالاستيراد في دمشق

معاون وزير الاقتصاد: نقف على مسافة واحدة من الجميع في منح الإجازات

الوطن

يتناقل بعض التجار أحاديث عن لجوء وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للتريث في منح موافقات الاستيراد، ما يعني تعطل الشحنات نحو ٢٠ يوماً، تقتضي دفع غرامات تأخير تسدد بالدولار الأميركي، إلا إذا تم الوصول إلى بعض الوسطاء والمخلصين، ودفع المعلوم لتسير الأمور من دون تريث. الأمر الذي لم يتسنّ لـ«الوطن» التأكد من حقيقته بشكل ملموس، لذا استقصت آراء التجار والجهة المعنية بالوزارة.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف المستورد محمد حمزة الجبان أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أوقفت منح إجازات الاستيراد منذ أكثر من عشرين يوماً وإذا منحت الإجازة فهي تمنح على نطاق ضيق جداً وبشكل استثنائي يمكن أن يفتح أبواباً موارية للحصول على موافقة بالاستيراد للسلع الغذائية أو تتم الموافقة لكميات قليلة وبسيطة جداً.

وحذر من نفاد المواد الغذائية إذا ظل الوضع على هذا الحال وسوف تكون أسعار المواد الغذائية الأساسية كاوية للمستهلك بسبب الندرة في طرحها في الأسواق المحلية.

وبيّن الجبان من جانب آخر أن الوضع الاقتصادي سوف يكون صعباً على المواطن من ناحية توفير وتأمين المواد الغذائية، كاشفاً عن غياب الكميات المطلوبة من تجار الجملة، محذراً من إمكانية بروز حالات احتكار لدى البعض من ضعاف النفوس، كل ذلك بسبب التريث في منح إجازات أو موافقات الاستيراد.

ولفت إلى أن وزارة الاقتصاد وبالتنسيق مع المصرف المركزي تعمل على تعديل أسلوب وآلية منح إجازة الاستيراد عبر فرض مؤونة، لإلزام المستورد بوضع قيمة كامل مستورداته سلفاً في البنك المركزي ليتم خصم قيمة البضاعة بعد وصولها إلى المرافئ السورية من دون سبب واضح للتجار حول ماهية هذا الإجراء.

مبيناً أن التاجر غير قادر على الالتزام بهذه الآلية وخاصة حين يكون في قائمته استيراد عشرة أصناف من المواد الغذائية الأمر الذي لم يكن مقدوراً عليه في أيام الرخاء فكيف في أيام الشدة.

وتوقع الجبان أن تكون الغاية من هذا الإجراء هو سحب أكبر كمية مكنة من السيولة النقدية من العملة المحلية لرفع قيمتها أمام الدولار.

من جانبه انتقد التاجر بشار النوري هذه الآلية، مبيناً أن أي تاجر أو مستورد سوف يضطر لدفع قيمة مستورداته مرتين حيث إن أي شركة في الخارج لن تقوم بشحن البضائع لأي تاجر قبل دفع ثمنها في وقتها والمركزي يفرض وضع قيمة هذه البضائع مسبقاً أيضاً ومن ثم يكون التاجر دفع قيمتها مرتين وعمليات تحويل الدولار وفتح الاعتمادات غير متوافرة للسوريين لكونها سوف تمر على البنك الأوروبي والأميركي، وتساءل لماذا تمنح إجازات الاستيراد في اللاذقية وطرطوس وحلب وتوقف في دمشق؟ ودعا إلى عدم تمويل المستوردين بالدولار إلا للمواد الغذائية الأساسية.

وبرأيه فإن الدليل التجريبي أثبت حسب تقرير المركزي أن انتقال التغيرات في الأسعار العالمية وتغيرات سعر صرف الليرة السورية إلى التضخم المحلي لا يزال مرتفعاً، وهذا يعني أن أي انخفاض في سعر صرف الليرة السورية سوف ينتج عنه ارتفاع مماثل في معدل التضخم، وهذا ما يفسر تركيز إستراتيجية السياسة النقدية في سورية على الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية وأن إعادة ضبط وتنظيم عمليات الاستيراد وتمويلها للمواد والسلع حسب أولويتها وضرورتها للاقتصاد الوطني، مع تشديد الرقابة والمتابعة على تدفق السلع بما يضمن توجيه القطع الأجنبي المبيع نحو الاستيراد الذي يدعم العرض السلعي والحد من العمليات الوهمية التي تستهدف الاستفادة من القطع الأجنبي المبيع لأغراض التدخل في المضاربة على سعر الصرف الأجنبي اللازم، وإلزام جميع المصدرين بتنظيم تعهد بإعادة قطع التصدير للبضائع المراد تصديرها.

من جانبه بيّن معاون وزير الاقتصاد عبد السلام علي لـ«الوطن» أن موضوع تخصيص مؤونة للمستوردات قبل البدء الفعلي بالاستيراد ما زالت مجرد مشروع تتم مناقشته بين الوزارة ومصرف سورية المركزي، موضحاً أنه تتم أثناء الدراسة مراعاة جميع التفاصيل وتأثير هذا المشروع في استقرار سعر الصرف وانعكاسه على التاجر المواطن وعلى تخفيض ضغط الطلب على القطع الأجنبي.

وأوضح العلي أنه من المبكر وضع تعميم على هذا المشروع قبل الانتهاء من دراسته وخاصة أنه من الممكن إقراره أو إلغاؤه وذلك بناء على المعطيات والمعلومات المتوافرة بين يدي اللجنة المكلفة بدراسة المشروع، متعهداً بشرح جميع الملابسات والأسباب التي أدت للمؤونة على المشروع في حال إقراره من الجهات المعنية.

وتعليقاً على ما يتم تداوله في الوسط التجاري بأن الوزارة تتريث ببعض إجازات الاستيراد، من أجل الابتزاز، أكد العلي أن الوزارة مستمرة في سياستها المستندة على التوجه الحكومي بدعم الصناعة المحلية وتأمين المواد الأساسية التي تمس حياة المواطنين في منح المؤونات على إجازات الاستيراد، مشيراً أن الوزارة تمنح الموافقة على إجازات الاستيراد الخاصة بالمواد الأولية الداخلة في الصناعة بهدف تشجيع المنتج الوطني وبما يساهم في تشغيل المنشآت الصناعية الوطنية وتأمين فرص عمل، مع مراعاة أن مثل هذه الإجراءات من شأنها الوصول إلى قيمة مضافة من خلال الوصول إلى سلعة مصنعة قابلة للتصدير من شأنها أن تساهم بدخول القطع الأجنبي إلى الخزينة العامة. كما أنه يتم منح الموافقات على إجازات الاستيراد الخاصة بالمواد الاستهلاكية الأساسية، وبما يؤمن احتياجات السوق المحلية بشكل مستمر ومدروس من جميع السلع الأساسية وفق خطة مدروسة بعناية وفق توجهات الحكومة.

مؤكداً أن كل الطلبات الخاصة بالاستيراد تعرض على اللجنة الاقتصادية وتضم في عضويتها مديري الاقتصاد في دمشق وريف دمشق إضافة إلى مدير التجارة الخارجية في الوزارة وأمانة السر وتعرض بعد ذلك على معاون الوزير ليتم الوصول إلى قرارات ضمن أولويات ومبادرات تستند على التوجيهات الحكومية وفق آلية تضمن تأمين احتياجات المواطن، ومشدداً على أن الوزارة تقف على مسافة واحدة من جميع التجار وتتعاطى مع كل الطلبات المقدمة بحيادية وبموجب التوجه الحكومي متحدياً من يرغب في المراجعة للاطلاع على الجداول الخاصة بالموافقات والاستماع إلى شرح لآلية العمل التي يتم اتباعها في منح الموافقات على إجازات الاستيراد كما أبدى استعداده لاستقبال أي شكاوى أو اعتراض لدى شخص على أي إجراء أو قرار.

وطالب التجار باتخاذ موقف وطني بدعم الرؤية الحكومية التي تتخذها الحكومة في سبيل دعم صمود الاقتصاد الوطني وثبات استقرار سعر الصرف، داعياً إياهم إلى تخفيف أرباحهم بهدف تخفيف العبء عن المواطن ودعم صموده في ظل الظروف التي يمر بها القطر في مواجهة الحرب الكونية التي تشن عليه.

قرية الصادرات السورية الروسية بدأت أعمالها والبداية بشحنتي حمضيات

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية همام الجزائري أن العلاقات السورية الروسية تشهد تطوراً جديداً على المستوى الاقتصادي يتجلى بالدعم الروسي لمنتجاتنا السورية، فهذا الدعم ضامن للاستقرار وعودة النمو والتنامي، جاء ذلك خلال حفل افتتاح قرية الصادرات السورية إلى السوق الروسية والتي انطلقت في العمل بشحنتين من الحمضيات إحداها وصلت المرفأ الروسي صباح أمس الأربعاء.

وأكد الجزائري رعاية الحكومة واهتمامها بقرية الصادرات السورية إلى روسيا وكذلك للمستوردات الروسية إلى سورية والتي كان يتم توريدها من دول أخرى، إذ نبحث عن البديل الروسي لمستورداتنا وعن السوق الروسية لصادراتنا، وبانطلاق العمل في قرية الصادرات نعلن تطوراً جديداً بالعلاقات السورية الروسية على المستوى الاقتصادي، حيث اعتمدت سورية وخلال الخمس سنوات السابقة على نفسها بالشأن الاقتصادي فتمكنا من حماية زراعاتنا ومزارعنا، وحالياً نبحث عن أسواق لتصدير منتجاتنا الزراعية كونها الحامل لاقتصادنا، وروسيا بوقوفها ومساندتها كان لها الدور الكبير في استقرار سورية وتوج بدعمها لمنتجاتنا الذي يشكل ضامناً للاستقرار وعودة النمو والتعافي، حيث يتم البحث عن عدد من المشاريع بين البلدين ومشروع قرية الصادرات أحدها.

ونوه الجزائري بأن اللاذقية أرض الحمضيات والزيتون وكان إنتاجها من المادتين يذهب لسوق الهال بحصول المزارع على حصة قليلة من ثمن المحصول، وهذا الواقع سيتغير بوجود القرية حيث يحصل المزارع على حقه من خلال العمل في القرية والذي يعتمد مبدأ تسويق المنتج من المزرعة موضباً ومعلباً ومشحوناً بالطريقة الصحيحة ما يحقق عائدية للوطن وللمزارع السوري الذي يحصل على العائد الأكبر.

مشيراً إلى أن قرية الصادرات ليست قناة للتصدير فقط بل محطة لنقل التكنولوجيا من حيث كيفية استقبال السوق الروسي للبضائع وما إلى ذلك، ما يتطلب الارتقاء بالنوعية والجودة للمعايير العالمية، ليحقق مشروعنا هذا النجاح كي نعيد ونكرر مشاريع جديدة، وخاصة أن الجانب الروسي جاد بالتعاون.

من جهته محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم أشار إلى أنه منذ عقود والعلاقات الروسية السورية تشهد خطاً تصاعدياً في جميع المجالات وخاصة عبر تطور العلاقات المميزة إلى مستوى التحالف السياسي مابين البلدين إيماناً بتعميق التعاون الثقافي والاقتصادي والذي بدأ بتأسيس القرية بناءً على البروتوكول الموقع العام الماضي لتوريد المنتجات إلى روسيا والتي وصلت أولى الشحنات أمس بكمية نحو ٢٤٠ طناً، مؤكداً أنه سيتم العمل على إنجاح جميع الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الروسي والسوري، ضمن القوانين والأنظمة المعمول بها في سورية.

وعرض السالم لنوعية المنتجات أهمها الحمضيات حيث يبلغ الإنتاج على مستوى سورية ٢٠٠ .١ مليون طن إنتاج المحافظة منها ٨٠٠ ألف طن، الزيتون ٤٠٠ ألف طن وإنتاج المحافظة منها ١٥٠ ألف طن، والبندورة ٦٥٠ ألف طن وعلى مستوى المحافظة ١٧٠ ألف طن، لافتاً إلى أن هذه الأرقام هي حصيلة إنتاج المناطق الآمنة.

وعرض مدير عام قرية الصادرات السورية إلى روسيا خلدون أحمد أهمية المشروع مقدماً فكرة عامة عنه مشيراً إلى أن تنفيذ المشروع بدأ عام ٢٠١٥، ليقام في محافظتي اللاذقية وطرطوس لقربهما من المرافئ، حيث تم انطلاق العمل في قرية صادرات اللاذقية، وبعد أشهر سيتم العمل على إقامة قرية في محافظة طرطوس، ويهدف المشروع إلى تطوير الصادرات السورية لتنافس الأسواق العالمية بشكل عام وفي السوق الروسية بشكل خاص، ويتضمن المشروع ثلاثة محاور الأول: العمل داخل سورية على إقامة المصانع الخاصة بالمنتجات الزراعية من مصانع تعبئة الحمضيات وتعبئة وتغليف المنتجات الزراعية وأهمها الخضر، إقامة مصنع للعصائر والفواكه المجففة، وإقامة بنك زيت الزيتون ومصنع لتجفيف الأعشاب الطبية مع تأهيل المنتجات من حيث النوعية والجودة والمظهر الخارجي لتطابق المواصفات المطلوبة في السوق العالمية بشكل عام وروسيا الاتحادية بشكل خاص، والمحور الثاني عند اكتمال المصانع المذكورة سيتم تخصيص عشرة ملايين دولار للتسوق من المزارعين السوريين وتصدير منتجاتهم عبر الخطوط والمعامل المذكورة في المرحلة الأولى. ويتضمن المحور الثالث إقامة البيت التجاري السوري المزمع إقامته في روسيا -جمهورية الأديغية- وهي من أهم المراكز التي تعمل على تسويق جميع المنتجات، لافتاً أنه سيتم العمل تجارياً على شراء البضائع وتوريدها إلى روسيا، مؤكداً العمل على تحويل جميع المستندات للبضائع المصدرة حسب المواصفات العالمية لضمان عدم تأخرها في الميناء بسبب خلل طباعي وغيره، وأضاف سنعمل على إقامة البيت التجاري السوري المزمع إقامته في روسيا ليكون أهم المراكز السورية في العالم، كما سيتم إحداث مركز تابع للقرية يمنح المنتج علامة الجودة التجارية لتتمتع بأفضل المواصفات والسلامة العالمية.

وأوضح الملحق التجاري الروسي في دمشق أيغور ماتيفييف أن مشروع قرية الصادرات أتى نتيجة الجهود المشتركة بين البلدين، وهو يحقق فرصة مهمة جداً للتبادل التجاري بين البلدين الشقيقين وفرصة لتشجيع وتنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية وهناك دعم كبير لهذا المشروع من الحكومة الروسية ليصبح هذا المشروع الانطلاقة الأولى لمشاريع تجارية أخرى.

وختم المدير الروسي لقرية الصادرات أصلان بانيتش بالتأكيد أنه خلال فترة بسيطة سنقوم بدراسة جميع المشاريع مع محافظة اللاذقية وسيتم استخدام اليد العاملة السورية في جميع المشاريع، مؤكداً أن جميع البضائع التي ترد من روسيا ستكون بمواصفات عالية الجودة وبسعر مناسب ومنافس.

النزاعات في بورصة دمشق للتحكيم بدلاً من القضاء

علي محمود سليمان

كشف المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية مأمون حمدان عن تعديل نظام التحكيم في بورصة دمشق، وذلك بهدف تسهيل الإجراءات وتوضيح المدد القانونية لإصدار الأحكام، ووضع شروط للخبراء وتوضيح المصاريف التي لم تكن واضحة سابقاً، بحيث تصبح الإجراءات أكثر شمولاً ووضوحاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح حمدان أن في هذا التعديل يصبح نظام التحكيم عبارة عن اتفاق قانوني لحل النزاعات بدلاً من القضاء، بحيث يتفق طرفا النزاع على اللجوء للتحكيم للفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأشخاص الخاضعين لأحكام قانون السوق، أو بين الأعضاء في السوق أو الأشخاص الممثلين لهم فيما يتعلق بممارستهم لأعمالهم في السوق، موضحاً بأن التعامل في السوق يعتبر إقراراً بنظام التحكيم والقبول به.

مشيراً إلى أن أطراف التحكيم يحق لها الاتفاق على الإجراءات التي يجب أن تتبعها هيئة التحكيم مع مراعاة أحكام القانون وقانون السوق وقانون التحكيم وأحكام هذا النظام، إضافة إلى الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن الهيئة والسوق، بحيث يتم تشكيل هيئة من محكم واحد أو أكثر للفصل في النزاع المحال للتحكيم.

وتحدد أتعاب هيئة التحكيم بنسبة مئوية من المبلغ المتنازع عليه المحدد من المدعي من دون أن يشمل هذا المبلغ أي مبالغ أو تعويضات أخرى يمكن أن تحكم بها هيئة التحكيم عند انتهاء التحكيم، حيث تعتبر الأتعاب مقبولة مقارنة مع البورصات العالمية.

ولفت حمدان إلى أن التعديل تم بعد الاطلاع على عدد من أنظمة التحكيم في البورصات العالمية، وبشكل رئيسي تم الرجوع إلى قانون التحكيم رقم /٤/ للعام ٢٠٠٨ كمرجعية رئيسية في تعديل نظام التحكيم.

عمولة لـ«المركزي» على الحوالات المالية بين المصارف وشركات الصرافة والتحويل

محمد راكان مصطفى

أصدر مجلس النقد التسليق قراراً بتقاضي مصرف سورية المركزي عمولة على جميع التحويلات المالية التي تجريها المصارف العاملة في القطر، وقراراً تضمن السماح للمصارف العاملة في القطر بتقاضي عمولة على التحويلات المالية بين الحسابات المفتوحة بالليرة السورية أو بالقطع الأجنبي سواء بين فروعها في المحافظة الواحدة أو خارجها، أم بين فروعها وفروع المصارف الأخرى في المحافظة ذاتها أو خارجها.

وفي تفاصيل القرار الأول: يتقاضى مصرف سورية المركزي عمولة على جميع التحويلات المالية التي تجريها المصارف العاملة في القطر بنسبة ١ بالألف من المبلغ المحول بالليرات السورية من حساباتها المفتوحة لدى المصرف المركزي إلى حساباتها وحسابات فروع المصارف العاملة وشركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية خارج محافظة الفرع.

كما يتقاضى المركزي عمولة على جميع التحويلات المالية التي تجريها شركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية بنسبة ٢ بالألف من المبلغ المحول بالليرات السورية من الحسابات المفتوحة لدى المصرف المركزي إلى حساباتها وحسابات فروع المصارف العاملة وشركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية خارج محافظة الفرع.

على حين لا يتقاضى مصرف سورية المركزي أي عمولة على جميع التحويلات المالية التي تجريها المصارف العاملة في القطر وشركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية بالليرة السورية من الحسابات المفتوحة لدى المصرف المركزي داخل محافظة الفرع. بينما يتقاضى المركزي عمولة على جميع التحويلات المالية التي تجريها المصارف العاملة في القطر وشركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية بنسبة ٢ بالألف من المبلغ المحول بالقطع الأجنبي من الحسابات المفتوحة لدى المصرف المركزي سواء في محافظة الفرع ذاتها أو خارجها.

كما ألغى القرار كل العمولات على جميع التحويلات الناتجة عن العمليات المنفذة بناء على طلب المصرف المركزي سواء في المحافظة ذاتها أو خارجها أم تنفيذاً للقرارات الصادرة عنه.

وسمح القرار الثاني للمصارف العاملة في القطر بتقاضي عملة على التحويلات المالية بين الحسابات المفتوحة بالليرة السورية سواء بين فروعها في المحافظة الواحدة أو خارجها أم بين فروعها وفروع المصارف الأخرى في المحافظة ذاتها أو خارجها بمقدار ٠,٥ بالألف وبحد أدنى قدره ٢٠٠ ليرة سورية وبما لا يتجاوز ٥ آلاف ليرة سورية. كما سمح للمصارف بتقاضي عمولة على التحويلات المالية بين الحسابات المفتوحة بالقطع الأجنبي سواء بين فروعها في المحافظة الواحدة أو خارجها أم بين فروعها وفروع المصارف الأخرى في المحافظة ذاتها أو خارجها بمقدار ٠,٥ بالألف وبحد أدنى قدره ١٠ دولارات أميركية وبما لا يتجاوز ١٠٠ دولار أميركي.

وأن تحدد العمولة التي تتقاضاها المصارف العاملة في القطر من كل من شركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية على التحويلات المالية ضمن محافظات القطر وفق سياسة المصرف الداخلية وبما لا يتجاوز نسبة ٢ بالألف على أن تلتزم كل من شركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية بعدم رفع عمولاتها للزبائن نتيجة لتحديد المركزي العمولات الواردة آنفاً.

وفي سياق آخر طالب مصرف سورية المركزي مجالس إدارة المصارف العامة بوضع الضوابط الكفيلة بدراسة الملف التسليفي للأشخاص الذين يتقدمون بطلبات الحصول على قروض تشغيلية بدقة ومهنية. حيث من المتوقع فتح باب القروض عبر أكثر من مصرف مع بداية العام الجديد (٢٠١٦). وأشار المركزي إلى أنه تتم دراسة الطلبات بما ينسجم مع قرارات مجلس النقد والتسليف النافذة بهذا الخصوص ولاسيما القرار رقم ٩٥/ م ن / ب٤ تاريخ ١٩ /١٢ /٢٠٠٤ المتضمن التعليمات الخاصة بمحتويات ملفات التسهيلات الائتمانية، استناداً إلى مبادئ إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أيلول من عام ٢٠٠٠، وإلى المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن اللجنة المذكورة في أيلول من عام ١٩٩٧ وتماشياً مع الممارسات المصرفية السليمة، وبحسب تعميم المصرف المركزي، يأتي هذا الطلب على خلفية التعميم رقم ٣٧٧٣/ م / ١ تاريخ ٨/ ١١/ ٢٠١٥ الذي وجه إلى ضرورة التقيد بإطلاق القروض التشغيلية واعتماد التعليمات التنفيذية لآليات وضوابط منح القروض التشغيلية وفق أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٢٤١/ م ن/ ب٤ تاريخ ٢ /٤ /٢٠١٥ الذي سمح للمصارف العامة باستئناف منح القروض للقطاع الخاص والتعاوني والمشترك وفقا للشروط والضوابط المحددة المسموح بها بموجب القرار نفسه، بحيث تكون قروضاً تشغيلية قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل حصراً وألا يتجاوز أجل القرض مدة العام الواحد ولا يجوز تمديد أو جدولة القرض أو أي من أقساطه لفترة تتجاوز ستة أشهر، إضافة إلى وجوب ألا تتجاوز فترة السماح -إن وجدت- ستة أشهر بكل الأحوال مع الأخذ بعين الاعتبار استمرار العمل بالاستثناءات الأخرى الممنوحة سابقاً لبعض المصارف العامة من رئاسة مجلس الوزراء لمنح قروض لغايات مغايرة عن المحدد في هذا القرار.

من جهة أخرى أصدر مصرف سورية المركزي تعميماً طالب بموجبه المديرين العامين للمصارف العامة بالإيعاز إلى المعنيين لدى فروع هذه المصارف بالعمل على إرسال الأوراق النقدية المزيفة والمكتشفة من هذه الفروع إلى مصرف سورية المركزي من دون تثقيبها.

وذلك على اعتبار أن مصرف سورية المركزي هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن دراسة وتدقيق هذه الأوراق النقدية المزيفة ومن ثم إحالتها إلى الجهات المختصة.

رد

«الكهرباء» توضح: تغيرات لحظية وآنية على واقع الشبكة

إلى صحيفة «الوطن»

إشارة إلى المقال المنشور في العدد /٢٢٨٨/ من صحيفتكم الغراء بتاريخ ٨/ ١٢/ ٢٠١٥ تحت عنوان: (خميس لـ«الوطن» الكهرباء ستتحسن قريباً).

نفيدكم بالتالي:

لم يذكر السيد وزير الكهرباء خلال تصريحه لكاتب المقال موضوع التحسن القريب للكهرباء وخاصة في ظل الظروف والتحديات التي يمر بها قطاع الكهرباء خلال فترة الحرب على سورية والتي تفرز متغيرات لحظية وآنية على واقع الشبكة الكهربائية.

ونحن إذ نستغرب ذكر هذا التفصيل ووضعه كعنوان للمقال لما له من آثار غير إيجابية تثير حفيظة الشارع السوري حول مصداقية العمل الحكومي لدى الإخوة المواطنين.

وزارة الكهرباء

المكتب الإعلامي